دور المحاسبة القضائية في الاستقرار المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأرواق المالية

The role of forensic accounting in banking stability An applied research on a sample of Iraqi private banks listed on the Iraq Stock Exchange

Duaa Ghazi Halub[1] | **Dr.Wafaa Hussein Salman Al-Haidari[2]**

Received 2/4/2023
Accepted 25/4/2023
Published 30/6/2023

Abstract:

This study aims to identify the role of forensic accounting in the Iraqi environment, banking stability, and to achieve this goal, we used the field survey method, as it is the most appropriate for studying the phenomenon in question and achieving its objectives.

Where we selected a sample consisting of (50) male and female employees, distributed among five private banks in Baghdad governorate, namely (Ashur International Bank, Development Investment Bank, Iraqi Middle East Investment Bank, Hammurabi Commercial Bank, Khaleej Commercial Bank), and the questionnaire tool was applied to them Designed for this purpose, which consisted of two main axes The first axis includes paragraphs of questions related to the importance of forensic accounting, while the second axis revolves around its paragraphs on banking stability.

At the end of the research, we reached a set of results, the most important of which is the high rate of bad debts for many private banks in Iraq during the past years as a result of weak control and audit procedures that will be used to grant credit, which threatens the stability of these banks.

Keywords: forensic accounting, banking stability, five-point Likert scale

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور المحاسبة القضائية في البيئة العراقية الاستقرار المصرفي، ولتحقيق هذا الهدف قمنا باستخدام منهج المسح الميداني، كونه الانسب لدراسة الظاهرة محل البحث وتحقيق اهدافه.

حيث قمنا بتحديد عينة مكونة من (50) موظف وموظفة، موزعين على خمسة مصارف اهلية في محافظة بغداد، وهي (مصرف اشور الدولي، مصرف التنمية للاستثمار، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف حمورابي التجاري، مصرف الخليج التجاري)، طبقت عليهم اداة الاستبيان المعدة لهذا الغرض، والتي تألفت من محوريين اساسيين، تضمن المحور الاول فقرات اسئلة تتعلق بأهمية المحاسبة القضائية، اما المحور الثاني تدور فقراته حول الاستقرار المصرفي.

1.Postgraduate Student, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University Baghdad, duaaalbudy@gmail.com. Iraq
2.Assistant Professor, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University Baghdad, wafaa.alhaidari@pgiafs.uobaghdad.edu.iq. Iraq

وفي ختام البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج، اهمها ارتفاع معدل الديون المعدومة للعديد من المصارف الاهلية في العراق خلال السنوات الماضية نتيجة ضعف اجراءات الرقابة والتدقيق التي ستخدمها في منح الائتمان، مما يهدد استقرار هذه المصارف.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية ،الاستقرار المصرفي، مقياس ليكرت الخماسي

المقدمة :

يعد استقرار القطاع المصرفي احد العناصر الاساسية في تحقيق الاستقرار المالي في الدولة، ويرتبط الاستقرار المصرفي مباشرة بحركة المؤشرات المالية الحقيقية للمصارف والمؤسسات المالية بشكل عام، كالودائع، القروض، الاستثمارات، الموجودات، والسيولة، من ناحية معدلات النمو والتذبذب خلال فترة محددة، فالمصارف نشأت نتيجة الحاجة لتسهيل المعاملات المالية بناء على الثقة، حيث تنصب معاملاتها الرأسمالية على جمع النقود الفاضية عن احتياجات المودعين ومؤسسات الاعمال فضلا عن مؤسسات الدولة المختلفة، حيث تشكل عمليات الاقراض التي يقوم بها المصرف احد اهم الموارد المالية لتعزيز السيولة النقدية للمصرف وتقيق استقراره المالي، اذ باتت المصارف تمثل الشريان الحيوي لمعظم عمليات ادارة الائتمان المصرفي، نظرا لما تضطلع به من دور حيوي مهم في تنشيط القطاع الاقتصادي في الدولة.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولا: منهجية البحث :تُعد منهجية البحث الخطوة الأولى التي توضح المسار العلمي الذي اختاره الباحث، إذ سيتم تناول مشكلة البحث وتحديد إبعادها كما سيتضمن أهمية البحث، وإستعراض الفرضية التي بُنيت وصولاً إلى الهدف المطلوب تحقيقهُ، ومن تحديد أساليب جمع البيانات والمعلومات التي تستخدم في إعدادهُ.

1- **مشكلة البحث** :**Research Problem** تتمثل مشكلة البحث في تعرض المصارف الى العديد من المشاكل المالية التي تؤدي الى اقامة المنازعات مع أطراف اخرى تؤثر في الاستقرار المصرفي عموما وعلية تكمن المشكلة في كيفية حل هذه المشكلات من خلال الاستعانة بالمحاسب القضائي لفض تلك المنازعات وبالتالي تحقيق الاستقرار المصرفي وبالأمكان صياغة المشكلة بالتساؤلات الاتية:

-1هل بالامكان الاستفادة من المحاسبة القضائية لتحقيق الاستقرار المصرفي؟

2-هل تؤثر المحاسبة القضائية على استقرار القطاع المصرفي؟

2- أهمية البحث **Research Significance**

يكتسب البحث أهميته من خلال بيان دور المحاسبة القضائية في تحقيق الاستقرار المصرفي وذلك من خلال ما يمتلكه المحاسب القضائي من خبرة في الجوانب المحاسبية، المالية و القانونية وعليه يكون بأمكان المصارف التي قد تتعرض الى مشاكل مالية ومشاكل اخرى تؤدي الى عدم الاستقرار المصرفي ان نستعين بالمحاسب القضائي في حل مشكلاتها

3- فرضية البحث :**Research Hypothesis**

الفرضية الاولى: للمحاسبة القضائية (المحاسب القضائي) دور في الاستقرار المصرفي.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط بين المحاسبة القضائية و الاستقرار المصرفي.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة تأثير بين المحاسبة القضائية والاستقرار المصرفي.

4- أهداف البحث :**Research Objectives**يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أولاً: توضيح ماهية المحاسبة القضائية ومتطلباتها، مع تسليط الضوء عليها من خلال الفكر المحاسبي والقانوني.

ثانياً: استعراض أهم الخصائص التي ينبغي ان يتمتع بها المحاسب القضائي بشكل عام والمحاسب القضائي في الجوانب المصرفية بشكل خاص.

ثالثا:التعرف على دور المحاسبة القضائية في البيئة العراقية وتأثيرها على الاستقرار المصرفي.

5- **أساليب جمع البيانات** :Methods of collection

1- الجانب النظري: اعتمدت الباحثتان في إثراء هذا الجانب على ما متوافر من كتب وبحوث ورسائل (عربية وأجنبية) ومقالات في الدوريات المتخصصة (منشورة وغير منشورة)، وكذلك القوانين والتشريعات والوثائق الرسمية ذات الصلة بموضوعة البحث، فضلاً عن الاستعانة بالبحوث والدراسات المنشورة على الشبكة الاتصالات الدولية (الإنترنت).

2-الجانب التطبيقي: أستخدام الاستبانة كأداة من ادوات البحث العلمي لتحليل بيانات البحث.

6- مجتمع البحث وعينتهِ:

مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث بعدد من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية اما عينة البحث فتمثلت بخمسة مصارف تم اختيارهم بشكل عشوائي حسب درجة التعاون(مصرف اشور الدولي، مصرف التنمية العراقي، مصرف الخليج التجاري ،مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف حمورابي التجاري).

7- حدود البحث Research Lamented

1- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث المصارف العراقية الخاصة.

2- الحدود الزمانية: الاستبانة الخاصة بالبحث في عام2022.

3-الحدود البشرية: الموظفون العاملون في المصارف.

8- مخطط متغيرات البحث Research Approach

تتمثل بالمحاسبة القضائية المتغير المستقل، في حين يُمثل الاستقرار المصرفي المتغير التابع.

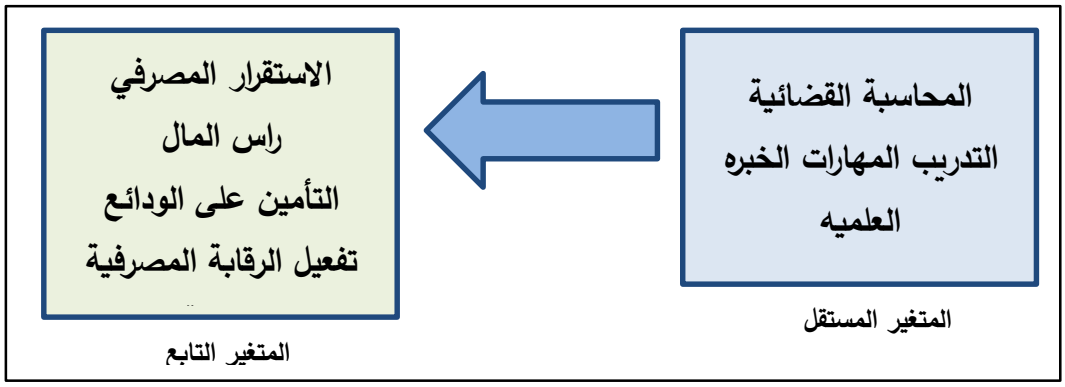

الشكل (1): متغيرات البحث

المصدر: من اعداد الباحثتان

المبحث الثاني :

اولا:- مدخل نظري في المحاسبة القضائية

1- نشأة وتطور المحاسبة القضائية **(The birth of forensic accounting)** نشأت المحاسبة القضائية بمفهومها المحاسبي المستخدم اليوم لأول مرة عام 1817 بعد ظهور قضية في محكمة كندية عرفت باسم (قضية ماير خيرسنيفون) تتعلق بحدوث نزاع مالي، وتم الاستعانة بخبرات محاسبية لحل النزاع في الجوانب المالية، وفي عام 1824 نشر أول إعلان في الصحف في مدينة غلاسكو الاسكتلندية للحصول على خدمات المدقق الخارجي، إذ كانت هناك دعوة للحكام والمحاسبين للتحقيق في نشاط احتيالي، وقد قامت أكثر من 16 جامعة وكلية أمريكية بتقديم دورات متخصصة في مجال المحاسبة القضائية، **(Muehlemann et al, 2012,4)** . ومن جانب اخر يرى عدد من الباحثين في مجال المحاسبة، بان المحاسبة القضائية ليست مفهوما جديدا إذ تشير عدد من الأدلة الى أن المهنة كانت موجودة منذ مدة طويلة جدا على الرغم من عدم الاعتراف بها في بعض

البلدان حتى الآن. ففي مصر القديمة (الفراعنة) كان هناك اشخاص يدعون بعيون وآذان الفراعنة يوكل بجرد الحنطة والذهب وغيرها، وكذلك عندما قدم Snell تقريره في 1721 الخاص بكشف الفساد والاحتيال عموما وبين المديرين على وجه التحديد فهرب المتلاعبين الأساسيين خارج فرنسا وتم محاكمة الباقين ومصادرة عقاراتهم، وفي الوقت الذي كانت تعاني فرنسا من احتيال مشابه لشركة تعرف باسم شركة Mississippi التي لها حقوق تجارية حصرية لأمريكا الشمالية في منطقة نهر المسيسيبي الفرنسية باستخدام أساليب مماثلة في تضخيم الأرباح المحتملة، مما أدى إلى هبوط أسعار أسهمها، وكذلك في عام 1817 نشأت قضية تركزت على افلاس Meyer v. Sefton وبما أن طبيعة الأدلة لا يمكن النظر فيها في المحكمة فقد سمح القاضي للمحاسب Dr. Larry Crumbley بصفته خبير أن يقوم بفحص حسابات الشركة المفلسة للإدلاء بإفادته للمحكمة. وبذلك يعد أول محاسب قضائي في التاريخ وبداية مهنة المحاسبة القضائية. (Singleton et al., 2006: 37-38)الا ان المحاسبة القضائية لم تجد الاهتمام المفترض بها كمجال حديث من مجالات المحاسبة العامة، الا مع بدايات القرن العشرين، سيما في الولايات المتحدة وانكلترا بعد ان تم اعتماد ضريبة الدخل الاتحادية، والذي دفع بزيادة الاستعانة بالمحاسبين القضائيين وزيادة الطلب عليهم نتيجة الحد من التهرب الضريبي، اعقب ذلك الازمة المالية التي حدثت في سوق الاوراق المالية في الولايات المتحدة او ما يعرف بالكساد الكبير، والذي اعطى دافعا كبيرا للحكومات نحو الاهتمام بشكل اكبر بالجوانب القانونية للمحاسبة، ومنها ما يعرف بالمحاسبة القضائية.((Islam, et al, 2011, 78) ففي العام 1946 نشر (ماوريس بيلوبت) مقالا بعنوان المحاسبة القضائية ومكانتها في اقتصاد اليوم، ليسلط الضوء من خلاله على اهمية المحاسبة القضائية كمجال حديث من مجالات المحاسبة اعقب ذلك صدور كتاب المحاسبة القضائية من قبل (Francic Dykmen) والذي كان الاول من نوعه يحمل هذا العنوان، اعقب ذلك اعلان المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين بصدور دليل الممارسة رقم 7 في نفس العام، والذي تألف من مجالين الاول في المحاسبة التحقيقية، والاخر يتناول دعم الدعاوى القضائية. (Dreyer, 2014, 6))

2- مفهوم المحاسبة القضائية((Concept of forensic accounting يمكن القول بانه حتى الان لا يزال ميدان المحاسبة القضائية في تطور مستمر نتيجة التطورات المستمرة التي تطرأ عليه، الامر الذي ينعكس على تغير مفهومه من باحث لآخر ومن مجال علمي واكاديمي لآخر، نتيجة اختلاف المنظور الذي ينظر من خلاله كل من هؤلاء لمهنة المحاسبة القضائية وما يمكن ان تؤديه من وظائف ومهام، حيث ظهرت في مجال الادب المحاسبي مجموعة محاولات لتطوير المعلومات المحاسبية، ولعل ابرزها تلك التي نادت بالربط ما بين الجانبين القانوني والمحاسبي، والذي تمخض عنه ظهور ما يعرف الان بالمحاسبة القضائية. (**Jamil, 2012: 12)**

3- تعريف المحاسبة القضائية:ان تعريف كل من الكلمتين (المحاسبة، القضائية) بشكل منفصل يساعد في فهم مصطلح المحاسبة القضائية، إذ تمثل كلمة قضائية صفة تستخدم او ذات علاقة بمحاكم القانون، أما كلمة المحاسبة فتعني تصنيف وتسجيل وتلخيص الاحداث الاقتصادية بطريقة منطقية لغرض توفير المعلومات المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية ومع ذلك فأن دمج الكلمتين لتكوين مصطلح المحاسبة القضائية تعطي معنى اكبر عن مفهوم الكلمتين، اذ تشير الى استخدام المعلومات المحاسبية والمعلومات من المصادر الاخرى لتحديد الحقائق بصورة موضوعية بطريقة يمكن ان تدعم المواقف المعقولة المتخذة في المحكمة. (**Jubouri, Khalidi (2020,3)**

وعرفها Bhasim المحاسبة القضائية أنها العلم الذي يتعامل مع تطبيق المعرفة في مجالات المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق للتحليل والتحري والاستفسار وفحص اختبار المسائل في القانون المدني والقانون الجنائي وفلسفة التشريع في محاولة للوصول الى الصدق من خلاله يتمكن المحاسب من تقديم رأيه كخبير(**Bhasim,2007:1002**)

أما Manning فقد عرفها بانها العلم الذي يعمل على جمع وتقديم المعلومات المالية في شكل مقبول ومفهوم للمحكمة المختصة ضد مرتكبي الجرائم الاقتصادية.((**Manning, 2005 :5**

4- اهمية المحاسبة القضائية:

تستمد المحاسبة القضائية اهميتها من كونها تساهم في زيادة فاعلية وكفاءة التدقيق الخارجي، ورفع درجة مصداقية القوائم المالية من ناحية خلوها من الغش والتلاعب بالأرقام والبيانات المالية، اذ تذهب المحاسبة القضائية الى ما وراء الارقام في عملية البحث عن الحقائق من خلال فتح الابواب للمزيد من البحوث والدراسات العلمية في مجال المحاسبة.**(Noor,2018:13)**

حيث تعد المحاسبة القضائية من المجالات الحديثة والمهمة في الوقت الحالي، اذ تعمل على تهيئة محاسب قضائي يمتلك مهارات عالية وعلى دراية كافية بمتطلبات المحاسبة القضائية، ولديه القدرة بعمليات التحري بدقة متناهية وجمع الأدلة القانونية الكافية لتقديم تقرير مدعم بهذه الأدلة لتأييد النزاعات المالية والمساعدة على تحقيق العدالة كما تستمد المحاسبة القضائية اهميتها من مساهمتها في زيادة كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، فهي تربط احداث الماضي بما وراء الارقام للبحث عن الحقيقة وبث الطمأنينة في نفوس مستخدمي القوائم المالية حول صحة البيانات المالية وهي من العوامل التي ادت الى زيادة اهمية المحاسبة القضائية.**(Khaled,2013:9)**

كما تتجلى اهمية المحاسبة القضائية بانها من المجالات الحديثة التي تلبي احتياجات المستقبل، حيث توفر فرصا عديدة لحل المنازعات المالية قضائيا، ومن جانب اخر تعمل المحاسبة القضائية على حماية المال العام من عمليات الغش والاحتيال، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين بدأت المحاسبة القضائية تحتل اهمية ومكانة بارزة في مختلف المجالات الوظيفية، بعد ان اظهرت عدد من المقالات والدراسات الاكاديمية من قبل المتخصصين في العلوم القانونية والتدقيق المالي اهمية المحاسبة القضائية في تعزيز وزيادة رصانة البيئة المالية والمحاسبية بشكل اكبر عما كانت عليه في السابق.**(Muhammad,2020:270)**

وترى الباحثتان وبالرغم من اختلاف المفاهيم الخاصة بأهمية المحاسبة الا انه يمكن القول بانه وبجميع الاحوال لا بد ان يشتمل على عنصرين اساسيين، الاول يتمثل بالخدمات القانونية التي تعترف بدور المحاسب القضائي بصفته خبير او مستشار، في حين يتمثل الجانب الاخر بالخدمات التحقيقية، والتي تعتمد على عملية الاستفادة قدر الامكان من مهارات وخبرات المحاسب القضائي من قبل الهيئات القضائية المختصة لحسم المنازعات القضائية التي تضمن جوانب مالية ومحاسبية.

ثانيا: الاستقرار المصرفي banking stability

1- مفهوم الاستقرار المصرفي **The concept of banking stability**

جاءت فكرة انشاء المصارف نتيجة الحاجة للتسهيلات المالية، وقد عاصر ذلك نشوة الرأسمالية، والتي ساهمت كثيرا في تطوير عمل المصارف وتحولها من الرأسمالية الجارية نحو الرأسمالية الصناعية، ومن ثم الرأسمالية المالية الاحتكارية، ويعد النظام المصرفي في أي دولة جزء اساسيا من النظام المالي، ويعرف الاخير بانه نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس من خلالها العمليات المصرفية سيما تلك المؤسسات الخاصة بمنح الائتمان، اذ يشمل القطاع المصرفي المنشآت المالية والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية ممثلة بالبنك المركزي. **((Qazwini, 2010: 43**

ان مفهوم الاستقرار المصرفي نال أهتمام كبير من اغلب الباحثين منذ القرن العشرين ،وذلك للاهميه الكبيرة التي يحتلها القطاع المصرفي في ساحة الاقتصاد فضلا عن اي مشكلة التي تبرز في وظائف النظام المصرفي الذي سيعكس الى شلل الاقتصاد، وكذلك يعكس الاستقرار المصرفي على امتصاص الارتجاج السلبي للازمة المالية قد يتعرض لها القطاع المصرفي وعدم تأثيرها بالاقتصاد . **(The hungry,Ismael,2022:57)**

ان ضمان استقرار النظام المالي وهو المسؤول الاول والمباشر عن تمويل عملية التنمية، يعد ضروري للحديث عن النمو الاقتصادي، ومن ثم يصبح استقرار القطاع المصرفي بصفته احد اهم اجزاء النظام المالي بشكل عام يمثل خطوة ضرورية وذات اهمية لتحقيق استقرار هذا النظام، فالاستقرار بصفة عامة يقصد به الاستقرار في ادارة المؤسسات المالية الرئيسة وابرزها الاسواق المالية والمصارف والبنوك، حيث ان استقرار هذه الاسواق والمؤسسات المالية يضمن رأس المال الكافي لامتصاص الخسائر العادية وغير العادية، فضلا عن توفير السيولة الكافية لإدارة العمليات المختلفة والتقلبات العادية في هذه القطاعات. **((Narayanan, Davli, 2004: 4**

وترى الباحثتان أن القطاع المصرفي يمثل واحدا من اهم الادوات الرئيسة والاساسية لعملية النمو الاقتصادي لأي دولة، وذلك نتيجة ما يؤديه من دور حيوي فاعل في تمويل المشروعات الانتاجية، حيث تمارس السوق المصرفية دورا فاعلا في الاقتصاد الوطني كونها حلقة وصل بين المستثمرين والمدخرين، مما يؤدي لنقل الاموال من الاشخاص الذين يملكونها ولا تتوفر لديهم فرص لاستثمارها الى الاشخاص الذين يحتاجونها وتتوافر لديهم فرص لاستثمارها، مما يساعد على رفع مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة، وتحقيق نمو اقتصادي والعمل على معالجة بعض المشاكل الاقتصادية.

وعادة ما يتكون القطاع المصرفي لاي دولة من البنك المركزي، والذي يكون في قمة هذا القطاع بحيث يتولى عملية تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية ويحدد الشروط والضوابط العامة لممارسة العمل المصرفي وفقا للقوانين النافذة وبما يتماشى مع خطة الدولة، الى جانب مهمة الاشراف والرقابة التي يمارسها البنك المركزي على المصارف التجارية والاسلامية العاملة في العراق، وبعد عام2003 وما شهده العراق من تغيرات سياسية دخل معها مرحلة جديدة من الانفتاح على السوق العالمية واتباع الية اقتصاد السوق الذي رسخه الدستور الجديد لعام 2005، فقد ورث القطاع المصرفي في العراق مشاكل جمة نتيجة سياسات ما قبل 2003 كانت ولا تزال تمثل عائقا امام النهوض بواقع العمل المصرفي ومواكبته للنظم المصرفية سواء عالميا او عربيا، لأسباب مختلفة ادارية وقانونية ومالية وتخطيطية.((Atwa,2017:445

وتأسيسا على ما سبق يذهب عدد من الباحثين والعلماء الى تعريف الاستقرار المصرفي بانه الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للأصول المملوكة من قبل القطاع المصرفي اكبر من قيمة الديون الكلية، فالقطاع المصرفي يكون في حالة عسر اذا كانت القيمة السوقية للأصول المملوكة له ليست كافية لسداد الديون الكلية، بمعنى ان حجم الموجودات اصغر من اجمالي ديون المصرف(.(Nasseri,2009:23

وقد برز كل من مفهومي الاستقرار المالي والاستقرار المصرفي بالتزامن مع بداية الازمة التي شهدها القطاع المالي والمصرفي على الساحة الدولية في العقود الاخيرة الماضية، وقد زاد الاهتمام بها بشكل ملحوظ بعد الازمة المالية العالمية سنة 2008، ونتيجة هذا التلازم بين المصطلحين في الدراسات المالية والادارية فقد وقع البعض في الالتباس والخلط بينهما ويذهب عدد من الباحثين على انه من الصعب للوهلة الاولى فهم مضمون هذا المصطلح ومعناه بشكل دقيق، اذ ان عملية فهمه تتطلب تقريبه من ازمة مصرفية نظامية، فالمخاطر النظامية بقبول واسع تعد المفهوم الرئيس والكامن وراء الدراسات الخاصة بعدم الاستقرار المالي، ونظرا لما ينطوي عليه هذا المفهوم من صعوبة فغالبا ما يتم تعريفه بشكل عام بأنه الحالة المعاكسة او المضادة لحالة عدم الاستقرار.

(Oliviev, 2001, 8)

فالنظام المصرفي اذن يعد مستقرا متى ما لم يكن يعاني من اي مشاكل وازمات كبيرة، وتتحقق الحالة الاخيرة عند حدوث تراجع كبير بشكل غير اعتيادي في قيمة موجوداته والتي تجعل من قيمة تصفية الاصول اقل من قيمة الودائع، مما يهدد المصرف بحالة الاعسار.

يمثل الاستقرار المالي بالحالة التي تكون مؤسسات القطاع المالي على قدر كبير من الثقة التي تمكنها من الاستمرار في اداء مهامها بدون اللجوء الى جهات خارجية لمساعدتها والمتعاملون مع المصارف قادرون على القيام بأجراء معاملاتهم على قدر كبير من الثقة وبأسعار تعكس القيمة الحقيقة لما متداول فيها من منتجات مالية وعدم تعرض تلك الاسعار الى تغيرات جوهرية لا تعكس قوى العرض والطلب عليها.((Kazem, Alwan,2020:339

يعد الاستقرار المصرفي الاقتصادي عنصرا هاما في برنامج التحول بالنسبة الى الاقتصاد ككل والقطاع المصرفي بشكل خاص ومن الضروري تحقيق الاستقرار بالمصارف لسببين الاول ان البلدان التي يتحرر فيها النظام المصرفي غالبا ماتكون مثقلة بالموروثات من النظام الاقتصادي القديم اذ يشمل من القروض المتعثره وعدم وجود القدرات لتقييم هذه المشاكل والسبب الثاني ان برنامج الاستقرار المصرفي سيؤثر سلبا على بيئة الاعمال المصرفية. (Haidari Jasem، 2021:192)

2- وسائل واليات تحقيق الاستقرار المصرفي **Means of mandates to achieve banking stability**

ان غياب نظام التسيير الكفوء، والذي يتولى عملية التنبؤ والتحكم بأزمات الثقة التي يتعرض لها القطاع المصرفي مما يهدد استقراره، ويتم الحفاظ على الاستقرار المالي للجهاز المصرفي من خلال ما يعرف بشبكة الامان المالي والتي تتضمن مجموعة من الاجراءات والوسائل والاساليب التي تتبعها ادارة المصارف، وفيما يلي شرح لاهم هذه الوسائل:

1-التأمين على الودائع **Seller insurance**

حيث يعد التأمين على الودائع من العوامل الاساسية التي تحافظ على سلامة وامن النظام المصرفي انطلاقا من كونه يقوم بحماية المتعاملين في سبيل تجنب الضغوطات الاجتماعية من السلطات النقدية من جهة، ومن جهة اخرى يعد التأمين على الودائع يساهم بتقليل المخاطر النظامية والحد من عمليات الانهيار في القطاع المصرفي، اذ يعد عنصر الثقة عامل مهم لقيام أي نظام مصرفي واستمراره في اداء مهامه بانسيابية. ((Miguel,7:2009

ويعد التأمين على الودائع حماية صغار المودعين بالعملة المحلية والعملة الاجنبية للدولة من مخاطر عدم الدفع من قبل المصارف او افلاسها وذلك بواسطة المساهمة المشتركة للمصارف في النظام في صندوق التأمين على الودائع يغذى بموجب رسوم او اشتراكات تلتزم بسدادها تلك المصارف او عن طريق تقرير حقوق امتياز المودعين على حصيلة التصفية بالمصرف (في حالة افلاسه) في حدود مبالغ محددة من ودائعهم كحدود قصوى. ((Mijbal ,Daoud,2020:395

2- تفعيل الرقابة المصرفية الفعالة **Activate effective oversight**

تستهدف الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي الذي تقوم به ادارة المصارف او البنك المركزي تحقيق الاستقرار المصرفي، اذ ان ارساء اسس مصرفية ذات موثوقية عالية وملائمة تتسم بالحوار بين الجهات الرقابية حول مشكلات الرقابة المصرفية، والتنسيق مع السلطات الاشرافية الاجنبية بهدف تحقيق الفاعلية والكفاءة في الرقابة المصرفية، كل ذلك يعزز من ثقة الافراد بالقطاع المصرفي وقدرته على الوفاء بالتزاماته أتجاه المودعين. ((Al-Tuni ,2009:19

وترى الباحثتان ان احد ابرز الاسباب وراء الازمات المالية والمصرفية التي شهدها العالم اواخر القرن الماضي هو ضعف الرقابة التحوطية على اداء القطاع المصرفي نتيجة افراط الوسطاء الماليين في خوض المجازفات، لذا فمن الضروري وجود جهاز قوي للإشراف والرقابة على الاداء المصرفي، اذ اظهرت نتائج العديد من الازمات المصرفية ان البلدان التي تتمتع بجهاز قوي للإشراف والرقابة على الاداء المصرفي مدعوما بإجراءات قانونية قوية يكون اكثر قدرة على الصمود في مواجهة هذه الازمات والتغلب عليها.

3-**رأس المال capital** يعد النمو في رأس المال بالنسبة للمصارف من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي بسبب تأثيره على الرافعة المالية للمصرف ويعزز قدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة التي يواجهها المصرف، فضلا عن ضمان سلامة ومتانة المصارف ويشكل حماية للمودعين، وقد تحتاج المشاريع الكبيرة لقروض وتسهيلات نقدية كبيرة لتدخل بقوة في السوق لغرض المساهمة بشكل فعال في بناء الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي.((Kiso et al, 2012, 665

ويعد مخاطر راس مال في عدم كفاية راس المال لتغطية الالتزامات المترتبة على المصرف وحماية اموال المودعين والدائنين التي توجب الاحتفاظ براس مال كافٍ لإستيعاب اية خسائر يمكن ان يتعرض لها المصرف. (Al-Waeli ,Zubaidi (2020:89،

اذ يعد رأس المال اهم ادوات التنظيم الاحترازي كأداة وقائية تسمح بتحقيق استقرار النظام المصرفي على المستويين الجزئي والكلي، وقد حثت لجنة بازل المصارف على الاحتفاظ بمزيد من رؤوس الاموال ليتم ادراره في ما بعد في تحقيق الاستقرار المصرفي، نظرا لما يلعبه من دور كبير في امتصاص الخسائر. ((Christian, 2008, 146

وبهدف ضمان الاستقرار للنظام المصرفي العراقي وتحقيق متانة وسلامة الوضع المالي للمصارف المحلية والاجنبية العاملة في العراق وضع البنك المركزي العراقي مجموعة نسب معيارية قانونية تطبق على المصارف الحكومية والاهلية العاملة في العراق واوجبت على الاخيرة الالتزام بها لتحقيق الاستقرار المصرفي، ومن ابرزها نسب تحديد الحد الادنى لرأس مال المصرف، والذي جاء متماشيا مع مقررات (بازل 3)، حيث حدد البنك المركزي العراقي واستنادا للمادة (14) من قانون المصارف النافذ لسنة 2004 الحد

الادنى لرأس مال المصارف المحلية بـ (250 مليار دينار عراقي)، في حين حدد رأس المال التشغيلي لفروع المصارف الاجنبية في العراق بمبلغ (50 مليون دولار امريكي). (Al-Rubaie) 2017:7,

3- مؤشرات الاستقرار المصرفي Indicators of banking stability

هنالك عدد من المؤشرات التي تم اعتمادها لبيان مدى استقرار القطاع المصرفي وكما مبين ادناه:

1-الموجودات Assets هي مجموعة من المنافع المتوقعة مستقبلا اوهي المنافع التي حصل عليها المصرف نتيجة احداث ومعاملات مالية تمت في الماضي او الحاضر، ويتم اعتماد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات الجودة لهذه الموجودات، ومن جانب اخر فان مخاطر العسر المالي للمؤسسات المالية هي ناتجة عن نوعية الموجودات وصعوبات تحويلها الى سيولة، وفي الغالب ينظر لتقييم جودة الموجودات من خلال مؤشرات مستوى اقراض المصرف ومؤشرات مستوى اقراض المصرف واقتراضه.(البنك المركزي، 2010، 25)

2-المطلوبات liabilities وهي كل حق مالي مترتب على المصرف للغير سواء كان مؤسسة او افراد، وتعد الودائع من اهم مصادر التمويل بالنسبة للمصارف، وكلما زادت نسبة الودائع لدى هذه المصارف كلما تحسن الوضع المالي لها ومن ثم انعكس على الاقتصاد الكلي للدولة كون ان استقرار القطاع المصرفي احد اهم عوامل استقرار النظام المالي برمته في الدولة ، من خلال زيادة ثقة الجمهور بهذه المصارف.(Al-Alaq (2001:12,

فكلما زاد حجم الودائع في المصرف كلما ارتفعت قدرة الاخير على التوسع في الاستثمار والاقراض ومن ثم زيادة ربحية المصرف، وعلى العكس من ذلك فان انخفاض معدل الودائع وهي اهم المطلوبات للمصرف والجزء الاكبر منها، فان ذلك سينعكس لا محال على استقرار العمل داخل المصرف ويهدد بنشوء ازمات ومخاطر كبيرة، تنعكس على المجتمع والواقع الاقتصادي بشكل عام، حيث تحد من قدرة المصرف على الاقراض نتيجة نقص السيولة مما يعني تراجع نسبة الاستثمارات وتقلص عوائد وربحية المصرف، فيجعل المصرف في حالة من عدم الاستقرار .(Fahd (2009:71,

3-**القروض loans** تعد القروض البند الاهم في موازنات المصارف التجارية، وهي انعكاس طبيعي لنشاطه الاساسي، فالمصارف التجارية تستثمر جزء لا يستهان به من مواردها في تمويل انشطة قطاعي الاعمال والتجارة، فالقروض تمثل اوفر اصول المصارف التجارية من حيث الربحية، الا انها رغم ذلك تعد اكثر العوامل خطورة على استقرار المصرف. ((Jawad 2013:57,

سيما في حالة تعثر الدائنين وعجزهم عن سداد هذه القروض، اذ يؤدي التعثر في سداد القروض في معظم الاحيان الى جعل المصرف في مواجهة مخاطر نقص السيولة، وهو عامل مزعزع لاستقرار القطاع المصرفي، فكلما زاد الطلب على القروض وكانت ادارة المصرف تتبع معايير واجراءات اكثر سلامة في منح الائتمان في ظل وجود رقابة مصرفية فعالة وضمانات كافية، كلما عزز ذلك من استقرار القطاع المصرفي.وتعد عملية منح القروض في حقيقة الامر بمثابة الثقة التي يضعها في زبائنه وبالرغم من اعتبار الثقة كركيزة اساسية لعملية الإقراض لكن لا تضمن للمصرف حمايته من المخاطر التي قد يتعرض لها عند منحه للقروض ويرجع ذلك الى أمكانية وقوع أحداث، مؤثرات تعيق المقترض الوفاء بالتزاماته أتجاه المصرف وفي هذه الحالة حقوق المصرف تصبح في خطر ويطلق المصرف عدة مسميات عليها اهمها الديون الحرجة، الديون المتعثرة، الديون المجمدة، الديون الهالكة، الديون الراكدة، الديون الخاصة، الديون المشكوك في تحصيلها. ((Al-Khudairi, 1996: 21

وترى الباحثتان أن هناك عدة عوامل تؤثر في استقرار القطاع المصرفي وكان اولهما ما فرضه البنك المركزي العراقي في زيادة رأسمال المصارف وفقا للمادة (14) من قانون المصارف النافذ لسنة 2004 فضلا عن زيادة الودائع التي تؤكد ثقة المودعين بالمصارف والذي يتيح الفرصة للمصارف في استثمار هذه المبالغ كما أن فرض نظم الرقابة الداخلية ورقابة البنك المركزي العراقي على المصارف يعزز من استقراره .

المبحث الثالث : الاطار العملي

اولا:اختبار صدق أداة الدراسة: تم اختبار مدى التجانس الداخلي لفقرات الاستبانة بحساب معامل الفا كرونباخ والذي يشير الى قوة الارتباط بين فقرات الاستبانة . اذ بلغ تقريباً (0.930) كما هو موضح في الجدول رقم (1) اذ تعبر هذه القيم عن درجة جيدة من الثبات مما يعكس ثبات إجابات المبحوثين ، وهذا بدوره يشير الى القدرة العالية للاستبانة الدراسة في قياس ما صممت لأجله، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات الاستبانة يؤدي الى ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج .

جدول (1) معامل الفا كرونباخ لكل محور

محاور الدراسة	عدد الاسئلة	معامل الفا كرونباخ
المحور الاول	15	.8690
المحور الثاني	9	.9000

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات : استخدمت الباحثتان مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية لوصف وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث واختبار فرضياتها، اذ اعتمدت الباحثة على مقياس ليكرت الخماسي. ومن اجل تحليل الجانب التجريبي للدراسة تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية في التعامل مع الاستمارة التي تم توزيعها بشكل الكتروني على العاملين في المصارف عينة البحث.وقد تم اختبار المصداقية للبيانات ومعامل الفا كرونباخ واختبار **t** لمتوسط العينة الواحدة One sample T test فضلاً عن اختبار تحليل الانحدار لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

ثالثا تحليل نتائج البحث واختبار الفرضيات:

1- وصف عينة الدراسة:تم اختيار عينة البحث من الافراد العاملين (مصرف اشور الدولي، مصرف التنمية للاستثمار، مصرف الخليج التجاري مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف حمورابي التجاري)) قيد الدراسة، اذ تم توزيع 50استمارة على الافراد المبحوثين والجدول (2) يوضح وصف افراد عينة الدراسة.

جدول (2) خصائص وصفات الافراد المبحوثين في المصارف قيد الدراسة

المتغير	التصنيف	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	28	56%
	انثى	22	44%
المجموع		50	100%
التخصص العلمي	المحاسبة	14	36%
	ادارة اعمال	18	28%
	علوم مالية ومصرفية	18	36%
المجموع		50	100%
المؤهل الدراسي	دبلوم او اقل	1	2%
	بكالوريوس	27	54%
	شهادات عليا	22	44%
المجموع		50	100%
سنوات الخبرة	اقل من 8 سنوات	7	14%
	8 – 15 سنة	31	62%
	اكثر من 15 سنة	12	24%
المجموع		50	100%

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على استمارة الاستبيان

1. الجنس: يتبين من الجدول (2) ان نسبة (56%) من افراد عينة البحث هم من الذكور ، وان نسبة (44%) من الاناث.

2. التخصص العلمي: يتبين من الجدول (1) ان نسبة الافراد العاملين في المصارف عينة البحث الحاصلين على شهادة في تخصص المحاسبة قد بلغت (36%) . بينما الافراد الحاصلين على تخصص (علوم مالية ومصرفية) (36%) في حين الافراد الحاصلين على شهادة في تخصص إدارة الاعمال بلغت (28%).
3. المؤهل الدراسي: يتبين من الجدول (2) ان نسبة حاملي شهادة البكالوريوس كانت الأعلى بين النسب الأخرى اذ بلغت(54%)، في حين بلغت نسبة حاملي شهادة الدراسات العليا (44%)، فيما شكلت نسبة حاملي شهادة دبلوم او اقل (2%) وهي اقل النسب ، وتدل هذه النسب على قدرة افراد عينة البحث على فهم فقرات الاستبانة والاجابة عليها بشكل صحيح.
4. سنوات الخبرة: يتبين من الجدول (2) ان غالبية افراد عينة الدراسة تنحصر خدمتهم بين (15-8) سنة اذ بلغت نسبتهم (62%) وهي الأعلى بين النسب الأخرى، في حين بلغت نسبة الافراد الذين لديهم خدمة اكثر من (15) سنة (24%) اما الافراد الذين لديهم خدمة اقل من (8) سنوات فقد بلغت نسبتهم (14%)، وتشير هذه النسب الى ان افراد عينة البحث لديهم خبرة عالية نوعاً ما من التجارب السابقة تمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة.

2- وصف متغيرات البحث وتشخيصها :تتكون الاستبانة من محورين وكما ادناه:

المحور الاول: أهمية المحاسبة القضائية (الخبير القضائي) :يلاحظ من معطيات الجدول (3) الخاصة بالتوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الاول (أهمية المحاسبة القضائية (الخبير القضائي) والمحصورة بين (**X1,X15**) ان (89.467%) من الافراد المبحوثين متفقين مع فقرات هذا المحور المتمثل بالمتغير المستقل (المحاسبة القضائية)، في حين بلغت درجة عدم الانسجام لإجابات المبحوثين على متغيرات هذا البعد (1.2%) (لا اتفق، لا اتفق تماماً)، بينما كانت نسبة حد ما (9.333)، وعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي (4.533) وانحراف معياري (0.683)، كما بلغت نسبة الاستجابة الى مساحة المقياس (90.662).ومن ابرز المتغيرات الي أسهمت في اغناء هذا البُعد هو(**X1**) والذي ينص على (يستخدم المحاسب القضائي ما وراء الأرقام ليساعد في كشف حالات الغش ومحاربة الفساد)، بنسبة اتفاق (98%) ووسط حسابي (4.62)، وانحراف معياري(0.602)، وبنسبة استجابة (92.4)، وكذلك المتغير(X15) والذي ينص على (يعتمد نجاح المحاسب القضائي على المؤهل العلمي في جانب المحاسبة وتخصصات اخرى ذات صلة كالقانون وعلم النفس فضلا عن امتلاكه للمهارات والقدرة المعرفية)، بنسبة اتفاق (96%) ووسط حسابي (4.71) وانحراف معياري (0.500)، ونسبة استجابة (94.286%). وكذلك المتغير(X9) والذي ينص على (يقدم المحاسب القضائي خدمات متنوعة كتقديم الاستشارات لحل المنازعات فيبدي رأيه استنادا الى وقائع معروفة)، بنسبة اتفاق (96%) ووسط حسابي (4.59) وانحراف معياري (0.574)، ونسبة استجابة (91.8%).

جدول (3)التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الاول (أهمية المحاسبة القضائية (الخبير القضائي)

المتغيرات	اتفق تماما (5)		اتفق (4)		اتفق الى حد ما (3)		لا اتفق (2)		لا اتفق تماما (1)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
X1	33	66	16	32	0	0	1	2	0	0	4.62	0.602	92.4
X2	26	52	15	30	3	6	6	12	0	0	4.22	1.016	84.4
X3	32	64	14	28	4	8	0	0	0	0	4.56	0.644	91.2
X4	35	70	8	16	7	14	0	0	0	0	4.56	0.733	91.2
X5	28	56	8	16	13	26	1	2	0	0	4.33	0.859	86.667
X6	28	56	15	30	7	14	0	0	0	0	4.41	0.734	88.163
X7	28	56	15	30	7	14	0	0	0	0	4.44	0.712	88.75
X8	29	58	13	26	7	14	1	2	0	0	4.39	0.812	87.755
X9	32	64	16	32	2	4	0	0	0	0	4.59	0.574	91.837
X10	31	62	14	28	5	10	0	0	0	0	4.51	0.681	90.204
X11	36	72	11	22	3	6	0	0	0	0	4.65	0.597	93.061

X12	36	72	11	22	3	6	0	0	0	0	4.67	0.595	93.333
X13	36	72	10	20	4	8	0	0	0	0	4.67	0.595	93.333
X14	37	74	10	20	3	6	0	0	0	0	4.67	0.595	93.333
X15	36	72	12	24	2	4	0	0	0	0	4.71	0.500	94.286
المعدل	64.4		25.067		9.333		1.2		0		4.533	0.683	90.662
	89.467				9.333		1.2						

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS 24

علما ان T الجدولية عند مستوى المئوية (0.05) ودرجة حرية (49) (1.684)

المحور الثاني: استقرار القطاع المصرفي:

يلاحظ من معطيات الجدول (5) الخاصة بالتوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير (استقرار القطاع المصرفي) والمحصورة بين (X26وX33)ان (92.57%) من الافراد المبحوثين متفقين مع فقرات هذا المتغير (اتفق، اتفق تماماً)، في حين بلغت درجة عدم الانسجام لإجابات المبحوثين على متغيرات هذا البعد (0.545%) (لا اتفق، لا اتفق تماماً)، بينما نلاحظ ان (7.43%) متفقين الى حد مع فقرات هذا المتغير، وعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي (4.57) وانحراف معياري (0.63)، كما بلغت نسبة الاستجابة الى مساحة المقياس (91.31%).

ومن ابرز المتغيرات الي أسهمت في اغناء هذا البُعد هو(X33) والذي ينص على (تمثل الودائع أهم مصادر التمويل في المصارف كلما ارتفعت كلما زادت قدرة المصارف على الاستثمار والأقراض)، بنسبة اتفاق (96%) ووسط حسابي (4.64)، وانحراف معياري (0.563)، وبنسبة استجابة (92.8%).

جدول (4)التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير (استقرار القطاع المصرفي)

مقياس الاستجابة													
المتغيرات	اتفق تماما (5)		اتفق (4)		اتفق الى حد ما (3)		لا اتفق (2)		لا اتفق تماما (1)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
X27	29	58	20	58	1	4.62	0	0.66	0	0	4.56	0,541	91.2
X27	31	62	16	32	3	6	0	0	0	0	4.56	0.611	91.2
X28	32	64	14	28	4	8	0	0	0	0	4.56	0.644	91.2
X29	30	60	17	34	3	6	0	0	0	0	4.54	0.613	90.8
X30	29	58	14	28	7	14	0	0	0	0	4.44	0.733	88.8
X31	34	68	13	26	3	6	0	0	0	0	4.62	0.602	92.4
X32	34	68	12	24	4	8	0	0	0	0	4.60	0.639	92
X33	34	68	14	28	2	4	0	0	0	0	4.64	0.563	92.8
المعدل	64		28.571		7.4286		0		0		4.57	0.63	91.31
	92.571						0.54545						

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS 24واستنادا الى ذلك يتبين الاداء المصرفي يؤدي الى تعرض القطاع المصرفي للازمات المالية(X30)بنسبة اتفاق (92%)كما تم الاتفاق وبنسبة94)%)على المتغير(X31) والذي ينص(يعد النمو في راس المال من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي بسبب تأثيره على الرافعة المالية للمصرف وتعزيز قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المحتملة وحماية المودعين.

ملاحظة: اشارت الباحثتان لأن هناك دور للمحاسبة القضائية في فض المنازعات المصرفية فضلاً عن وجود علاقة ارتباط وعلاقة تأثير بين المحاسبة القضائية وفض المنازعات المصرفية

يشير الجدول التالي الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين المحاسبة القضائية وفض المنازعات المصرفية، اذ بلغت قيمة معامل الإرتباط (0.555*) عند مستوى معنوية (0.05) وتشير هذه النتيجة الى أهمية المصارف عينة الدراسة في تقديم خدمة محاسبية ومهنية تنظر ما وراء الأرقام لتساعد في كشف حالات الغش ومحاربة الفساد ويكون للمحاسب القضائي القدرة على تحليل وتفسير البيانات والمعلومات المالية، كما له القدرة على الاقناع وتجميع الادلة الثبوتية لحل مشكلة معينة.

معامل الإرتباط بين المحاسبة القضائية وفض المنازعات المصرفية

المتغير المعتمد	فض المنازعات المصرفية
المحاسبة القضائية	0.555
حجم العينة	50

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على النتائج الواردة في برنامج (**spss 0.05P≤**)

يتبين من الجدول التالي وجود تأثير معنوي للمحاسبة القضائية بوصفه متغيراً مستقلاً في فض المنازعات المصرفية بوصفه متغيراً معتمداً اذ بلغت قيمة (**F**) المحسوبة (21.351) وهي اعلى من قيمتها الجدولية البالغة (4.03) عند درجتي حرية (1,48) وبمستوى معنوية (0.05)، وبلغ معامل التحديد R^2 (0.308) لها. وهذا يعني ان 30.8% من الاختلافات المفسرة لفض النزاعات المصرفية تعود الى المحاسبة القضائية ويعود الباقي الى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها او انها متغيرات غير داخلة في مخطط الدراسة، ومن خلال متابعة معاملات (**β**) واختبار (**t**) تبين ان قيمة (**t**) المحسوبة (3.058) وهي قيمة معنوية واكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.671) عند مستوى معنوية (0.05) وحجم عينة (48).

وتأسيساً على ما تقدم ترفض الفرضية الرئيسية الثالثة على مستوى المصارف قيد الدراسة مما يعني قبول الفرضية البديلة اذ يتبين انه توجد علاقة تأثير للمحاسبة القضائية في فض المنازعات المصرفية .

تأثير المحاسبة القضائية في فض المنازعات المصرفية

المتغيرالمستقل المتغير المعتمد	المحاسبة القضائية		R2	F	
	B0	B1		المحسوبة	الجدولية
فض المنازعات المصرفية	18.412	.4080	0,308	21.351	4.03

N=48 , *p ≤ 0.05 (وان قيمة**t** المحسوبة عند **3.058**) **(df(1,48)**

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا:- الاستنتاجات:

في ضوء ما تم عرضه في متن البحث من بيانات ومعلومات حول متغيرات البحث فقد توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات التالية:

1. تهدف المحاسبة القضائية كأحد فروع المحاسبة الحديثة الى توظيف المعلومات المحاسبية والقانونية في مجال القضاء، لتلبية احتياجات القضاء لسرعة حسم النزاعات المصرفية، نظرا لما يوفره المحاسب القضائي من بيانات مالية ومحاسبية دقيقة بالاعتماد على ما يمتلكه من خبرات فنية ومعرفية، لذا باتت المحاسبة القضائية تمثل حاجة ملحة للتغلب على المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف.

2. يعتمد نجاح المحاسب القضائي على المؤهل العلمي في جانب المحاسبة وتخصصات اخرى ذات صلة كالقانون وعلم النفس فضلا عن امتلاكه للمهارات والقدرة المعرفية.
3. تعد الودائع من اهم مصادر التمويل بالنسبة للمصارف، فكلما ارتفعت نسبة هذه الودائع كلما ازدادت قدرة المصرف على الاقراض والاستثمار بشكل اكبر.
4. هناك علاقة ارتباط بين المحاسبة القضائية واستقرار القطاع المصرفي، حيث يساهم الخبير المحاسبي في كشف عمليات التلاعب بالقوائم المالية، ومساعدة المصرف على اتخاذ القرار المناسب فيما يخص منح الائتمانات من عدمه.
5. تؤدي المحاسبة القضائية دور فاعل في معالجة الاخطاء المحاسبية المتعلقة بالنزاعات بين المودعين والمصرف سواء كانوا اشخاصا ام مؤسسات مالية واقتصادية مختلفة.
6..يمثل القطاع المصرفي ركن اساس في تحقيق النمو الاقتصادي .

ثانيا: التوصيات: في ضوء ما تم عرضه من استنتاجات توصلنا اليها من خلال دراستنا لموضوع البحث، نطرح بعض التوصيات التالية:

1. ضرورة تأسيس جمعية خاصة بالمحاسبين القضائيين على غرار ما معمول به في معظم الدول العربية، والذي تتولى مهمة اعداد محاسبين قضائيين ذوي خبرة وكفاءة في هذا المجال، من خلال برامج ودورات تأهيل تأخذ بنظر الاعتبار الجانبين العلمي والفني، لمساعدة القضاء المختص في حسم المنازعات المصرفية.
2. ادخال مادة المحاسبة القضائية بشكل رسمي ضمن المناهج والمقررات الدراسية الاساسية لطلبة المعاهد والكليات التي تمنح شهادات جامعية (الدبلوم والبكالوريوس) باختصاص المحاسبة.
3. في ظل غياب التنظيم الخاص بالمحاسبة القضائية في العراق يمكن الاعتماد على المحاسبة القانونية لأداء هذه الوظيفة، حيث يعد المحاسب القانوني من اكثر الاختصاصات قربا من المحاسبة القضائية نتيجة المامه بالجوانب القانونية والفنية للمحاسبة واجراءاتها واصولها وقواعدها.
4. على المصارف العراقية الحكومية الاهلية توظيف التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة في العمل المصرفي، لما تتضمنه هذه التقنيات من فائدة علمية وفنية يمكن ان تساهم في دعم الاستقرار المصرفي.
5. ضرورة تفعيل دور المحاسب القضائي في الوحدات والهيئات الحكومية ذات العلاقة بالمعمل الرقابي والمحاسبة المالية والادارية، مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، لكشف التلاعب بالبيانات والقوائم المالية للحد من الفساد المالي في اجهزة الدولة.

1. Al-Alaq, Bashir Abbas (2001), Banking management, a functional approach, Dar Al-Thaqafa for publication, Jordan.
2. Al-Jalili, Miqdad Ahmed (2012), Forensic Accounting and its Applicability in Iraq, Tanmiat Al-Rafidain Journal, Issue 107, Volume 34,
3. Al-Jawani Ahmed Karim Jumaa, Ismail Haitham Abdel-Khaleq, (2022) Financial aid to the government and its reflection in banking stability indicators, applied research, published in the Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 17, Issue 59
4. Al-Khalidi Salah Hadi Muhammad, Al-Jubouri Nassif Jassim, (2013) The role of criminal accounting in detecting financial fraud, research published in the Journal of Economics and Administrative Sciences, Volume 19, Number 70
5. Al-Khudairi, Mohsen (1996), Bad Debts Apparent Causes and Treatment, ITRAC for Publishing and Distribution
6. Al-Rubaie, Maha Mezher (2017), Measuring the stability of the banking system in Iraq]according to the requirements of Basel 3, Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Issue 23.
7. Al-Tuni, Naji (2009), Banking Reform, Arab Planning Institute, Kuwait.

8. Al-Waeli Raghad Karim Qassem, Al-Zubaidi Hamza Faeq Wahib, (2020) The impact of supervisory control requirements on the financial performance of Islamic banks in Iraq, applied research, published in the Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 15, Issue 50
9. Alwan Ghufran Hatem, Kazem Israa Sadiq (2020), The Impact of Public Debt on Financial Stability in Iraq, research published in the Journal of Economics and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 26, Number 121
10. Atwa, Mohamed (2017) Measuring the efficiency of the Iraqi banking system using DEAK data envelope analysis, Egyptian Journal of Business Studies, Mansoura University, Issue 3.
11. Bhasim, Madan; “Forensic Accountig: A New Paradigm for Niche Consulting"; The Chartered Accountant, January 2007.
12. Central Bank of Iraq, Annual Report of Financial Stability in Iraq, 2010, Baghdad.
13. Christian Ewerhart, (2008), liquidité des marchés financiers et prêteur en dernier resort, banque de France, revue de la stabilité financière numéro spécial liquidité, n11, février.
14. Daoud Samersham, Mijbal Russell Omar, (2020) The deposit insurance system and its role in financial security for the period 2010-2018) A study of the experiences of selected countries with reference to Iraq, a research published in the Journal of Economics and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 26, Number 124
15. Dreyer , Kristin ,(2014) A History of Forensic Accounting , Grand Valley State
16. Fahd, Nasr Hammoud (2009), The Impact of Economic Policies on the Performance of Commercial Banks, Safaa Publishing House, Jordan.
17. Islam, Jahirul et al, (2011), "Forensic Accounting as a Tool for Detecting Fraud and Corruption: An Empirical Study in Bangladesh" ASA University Review, V5, N2.
18. Jawad, Maysa Saad (2013), The Role of Monetary Policies in Enhancing Banking Stability, An Empirical Study on a Sample of Iraqi Banks for the Period 1995-2011, Master Thesis, Karbala University.
19. Jssem Nibras Mokhtif, Al-Haidari Wafa Hussein Salman, (2022) Banking liberalization and its impact on attracting customers, applied research, published in the Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 16, Issue 57
20. Kiso et al (2012), intermaida accounting, 14th Edition, McGraw-Hill.
21. Manning ,George A., (2005) FINANCIAL INVESTIGATION And ORENSIC ACCOUNTING , Second Edition.
22. Miguel A (2009), Banking Stability Measures, LSE Financial Markets Group, London.
23. Muehlmann et al, (2012), The Use of Forensic Accounting Experts in Tax Cases as Identified in Court Opinions Journal of Forensic & Investigative Accounting Vol. 4, Issue 2.
24. Muhammad Saad Abd (2014), Measuring capital adequacy in the Islamic Bank, Basel 2, research published in the Journal of Economics and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 20, Number 76.
25. Muhammad, Ali Omar, Ali, Rizkar Ahmed (2017), the importance of accounting disclosure in the financial statements and its role in commercial banks, Scientific Journal of Cihan University, Volume 1, Number 4.
26. Nasseri, Wahiba (2009), The Role of Bank Governance in the Stability of the Financial Market, Master Thesis, University of Annaba, Algeria.
27. Olivier Di Bandt (2001), Systemic Risk: A Survey, Centre for Economic Policy Research, working paper, London.
28. Salih, Manal Naji (2018), Forensic Accounting and its Role in Promoting Ethical Commitment among Workers in the Accounting and Auditing Profession, Journal of the University College of Economic Sciences of Baghdad, Issue 55.15-
29. Singleton & others, Singleton, Tommie; Singleton, Aaron; Bologna, Jack; Lindquist, Robert; (2006)“Fraud Auditing and Forensic Accounting", John Wiley & Sons, Inc. , Third Edition.
30. University, Honors project.. Undergraduate Research and Creative Practice.